

الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم

[346] ليقاسمه السلطة على الناس، بزعمه، فيقترح عليه أن يكون للنبي (صلى الله عليه وآله) عليه وآله) السهل، ويكون لعامر أهل الوبر، من دون أن يكون لديه أي مبرر لذلك، سوى الغطرسة والطغيان، والاعتزاز بألف أشقر وألف شقراء والاعتماد على قوة السيف، الذي يرى فيه المحلل لكل محرم، ويسمح له بارتكاب أي ماثم. ومن دون أن يعطي لأولئك الناس الذين يطمح للتسلط عليهم حق الاختيار، الذي يساوي حق الحياة. وكأن الناس سلع تشرى، وتباع وتوهب. هذا عدا عن أنه لا يملك هو نفسه أي امتياز يخوله الاستئثار بشئ من الامتيازات دون غيره. فهو لا يملك العلم النافع، ولا يرفع شعار الهداية لسبيل الله والحق، والخير، ولا غير ذلك من مقومات. الثاني: إنه يرشح نفسه لمنصب خطير وهام، ألا وهو خلافة النبوة، وقيادة الأمة وهدايتها - هذا المنصب - الذي لم يكن يملك أي شئ من مقوماته: خلقيا، وإنسانيا، وسلوكيا، فضلا عن الامتياز العلمي، وسائر القدرات والمؤهلات الذاتية، التي لابد من توفرها في من يتصدى لمنصب كهذا. ولا أول على ذلك من أنه تثور ثائرتة، لان الرسول (صلى الله عليه وآله) عليه وآله) يشمت غلامه الذي حمداً، ولم يشمته هو، حيث لم يحمداً تعالى. وبعد هذا. فكأنه لم يسمع ما أجاب به النبي (صلى الله عليه وآله) عليه وآله) أحد بني عامر بن صعصعة، حينما عرض على النبي (صلى الله عليه وآله) عليه وآله) في مكة نفس ما عرضه هو عليه، فأجابه (صلى الله عليه وآله) عليه وآله) بقوله: (إن الامر لله، يضعه حيث يشاء). فلا مجال لرأي أحد في أمر الامامة بعده (صلى الله عليه وآله) عليه وآله) ولا يثبت ذلك بالانتخاب، ولا بالشورى، ولا هو من صلاحيات النبي (صلى الله عليه وآله) عليه وآله)
